MEPI

SIMSIM
PARTICIPATION
CITOYENNE

ⵍⴼⵚⵍ 27 ⵏ ⵓⵙⵎⵙⵎ

article27.ma

دليل الحق في الحصول على المعلومات

سمسم-مشاركة مواطنة
2021

مدخل

من أجل تعزيز تنزيل الحق في الحصول على المعلومات في المغرب، وبدعم من مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية (MEPI)، قامت جمعية سمسم–مشاركة مواطنة بتطوير هذا الدليل العملي، الذي سيمكن القارئ من التمتع الكامل بهذا الحق، وذلك بتطوير قدراته في مجال الحصول على المعلومات العمومية بطريقة ملموسة. كما ستسمح له المنصّة الإلكترونية **www.Article27.ma** التي وضعت رهن إشارته لهذا الغرض، بالقيام بالعملية وتتبعها ببساطة ويسر.

يعزز هذا الدليل من وصول المواطنات والمواطنين ومنظمات المجتمع المدني إلى المعلومات العمومية، كما يدعم المقاربة التي تنهجها سمسم–مشاركة مواطنة والرّامية إلى دفع مختلف الفاعلين المدنيين لاستعمال قانون الحق في الحصول على المعلومات كوسيلة لدعم مجتمعاتهم المحلية وإحداث التغييرات اللاّزمة لضمان الاستفادة من الخدمات العامّة وتحسين جودتها.

يهدف هذا الدّليل أيضا إلى مشاركة منظمات المجتمع المدني الطريقة المبسّطة والعملية للاستخدام الجيّد لقانون الحق في الحصول على المعلومات عبر الإجابة عن سؤالين رئيسيين:

– كيف يمكن التعرّف على المشكلات المحلية التي قد تتمّ معالجتها جزئيًا أو كليًا من خلال نشر المعلومات العمومية ذات الجودة، والمفيدة لاستعمال المواطنين؟

– كيف يمكننا أن نطلب المعلومات ونستخدمها للترافع من أجل الاستفادة من الخدمات العمومية بجودة عالية؟

أهمية الحق في الحصول على المعلومات

في البلدان التي تتطلع إلى تحقيق الديمقراطية التّشاركية، يتيح الوصول إلى المعلومات حلّ المواقف التي تنطوي على شكل من أشكال الانتهاك لحقوق الإنسان وللكرامة الإنسانية وذلك عبر:

- معالجة الانتهاكات النّاتجة عن الممارسات السيّئة، من خلال الحكامة التي تعتمد نشر المعلومات، لكشف الحقيقة وطيّ صفحة انتهاكات حقوق الإنسان؛
- إقامة نظام ديمقراطي من خلال تطبيق آليات الشفافية والمساءلة.

لكل مواطن الحق في الحصول على المعلومات من مختلف الوزارات، والإدارات المركزية، الإقليمية والمحلية (الجماعات وغيرها)، والشركات الخاصّة المكلّفة بتدبير المرافق العمومية والمؤسسات العامّة.

إن المعلومة ضرورية لكل من المواطنين والمسؤولين عن التدبير العمومي:

- عندما يروّج المسؤولون الحكوميون لثقافة الشفافية ولا يتصرفون تحت غطاء السرّية، يترسخ الحكم الرشيد تزيد ثقة الناس وتتحسّن.
- عندما يتم إخبار المواطنين بما يحدث من حولهم، يمكنهم المشاركة بفاعلية في تطوير مجتمعاتهم المحلّية، والمساهمة بشكل إيجابي في تنفيذ السياسات العامّة وتقييمها.

يتيح الوصول إلى المعلومات للمواطنين:

- ممارسة مواطنتهم بالكامل والمشاركة بفاعلية في الحياة العامة؛
- المساهمة بشكل إيجابي في التدبير العام واتخاذ القرار؛
- المشاركة بطريقة مستنيرة وشفّافة في النقاش حول عمل الحكومة والحدّ من التضليل المتعمّد وثقافة الشائعات؛
- تعزيز البحث وتحليل السياسات والمراقبة الدّقيقة للمال العام؛
- مراقبة وتقييم المسيّرين العموميين والمساعدة في مكافحة الفساد والزبونية وهدر المال العام؛

المصادر الوطنية
للحق في الحصول على المعلومات

الفصل 27 من الدستور المغربي

"للمواطنات والمواطنين حق الحصول على المعلومات، الموجودة في حوزة الإدارة العمومية، والمؤسسات المنتخبة، والهيئات المكلفة بمهام المرفق العام.
لا يمكن تقييد الحق في المعلومة إلا بمقتضى القانون، بهدف حماية كل ما يتعلق بالدفاع الوطني، وحماية أمن الدولة الداخلي والخارجي، والحياة الخاصة للأفراد، وكذا الوقاية من المس بالحريات والحقوق الأساسية المنصوص عليها في هذا الدستور، وحماية مصادر المعلومات والمجالات التي يحددها القانون بدقة".

القانون التنظيمي رقم 31.13

دخلت حيّز التنفيذ جميع أحكام القانون التنظيمي رقم 31.13 الخاص بالحق في الحصول على المعلومات في 12 مارس 2020.

يعد تقديم طلب الحصول على المعلومات عملية في غاية البساطة، فبإمكان أي شخص طبيعي تقديم طلب كتابي للحصول على المعلومات المطلوبة، من خلال تعبئة نموذج أعدّته لجنة الحق في الحصول على المعلومات العمومية، وتقديمه للهيئة المعنية.

يحصر القانون 31.13 حق الحصول على المعلومات على المواطنين المغاربة وكذا الأجانب المقيمين في المغرب بصفة قانونية.

يمكن استخدام عدة طرق لإرسال طلب الحصول على المعلومات:
الإيداع المباشر مقابل وصل، الإرسال بالبريد العادي، أو الإرسال عبر البريد الإلكتروني مقابل إشعار بالتوصّل.
تم توفير بوابة عامّة للعموم (www.chafafiya.ma) لتسهيل تقديم طلبات الحصول على المعلومات. كما أطلقت جمعية سمسم–مشاركة مواطنة بمناسبة اليوم العالمي للحق في الحصول على المعلومات منصّة جديدة **(www.Artice 27.ma)** لتيسير فهم واستخدام هذا الحق.

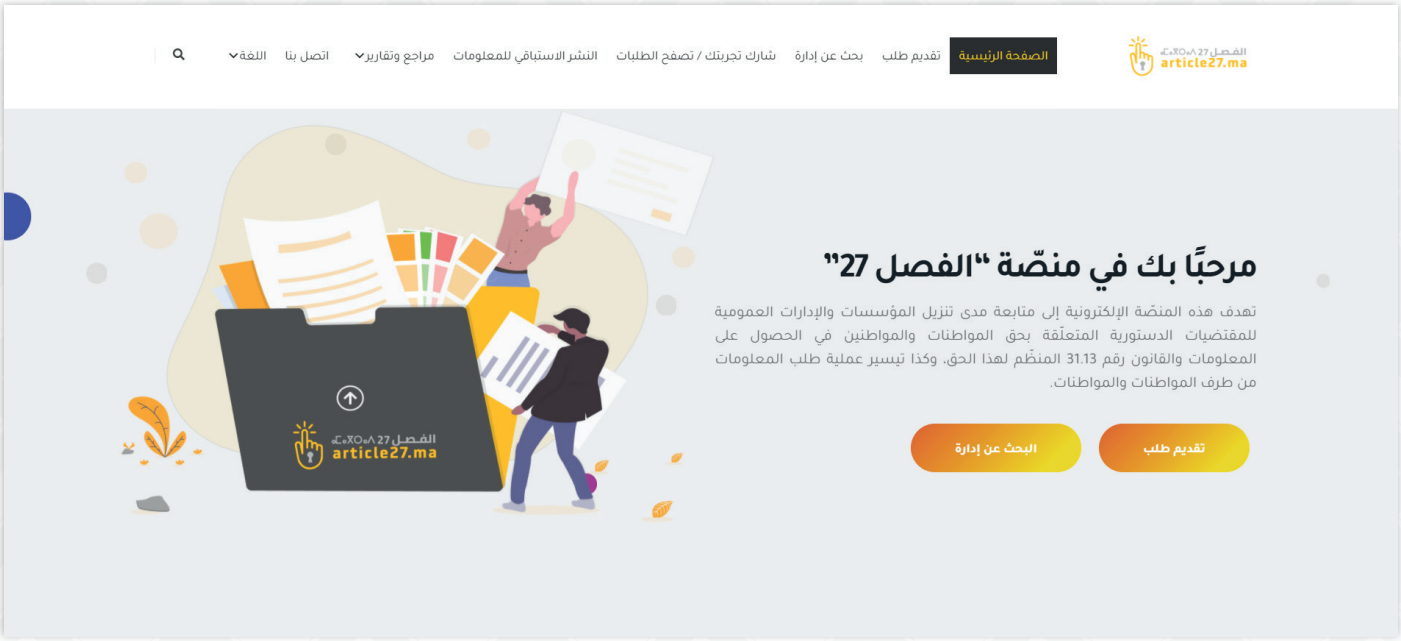

تهدف منصّة **www.Article27.ma** إلى مراقبة مدى تطبيق المؤسسات والهيئات العمومية للمقتضيات الدستورية والقانون 31.13 الخاصّ بالحق في الحصول على المعلومات.
ستساعد هذه المنصة المستخدم في صياغة وتقديم طلب الحصول على المعلومات، وكذلك تقديم الشكايات إلى رؤساء المؤسسات أو الهيئات العمومية أو إلى رئيس لجنة الحق في الحصول على المعلومات (CDAI)، بتوفيرها نموذجين يمكن الاستعانة بهما في مرحلة الشكايات.

تمكن هذه المنصّة كذلك المستخدم من العثور على نقاط الاتصال الخاصّة بالمؤسسات والهيئات العمومية (بما في ذلك الإدارات والسلطات المحلية والنيابات العامّة بالمحاكم) والتي قد تكون لديها المعلومات التي يحتاجها، كما تمنحه مساحة لمشاركة تجربته في مجال الحصول على المعلومات، وبالتالي تقييم العملية ككل. وهي حلقة وصل تربط بينه وبين المواقع الإلكترونية للإدارات والمؤسسات العمومية التي تنشر المعلومات التي قد تهمه بصفة تلقائية ودون طلب، وهو ما يسمى عادةً بالنشر الاستباقي للمعلومات.

يتطلب النشر الاستباقي للمعلومات من المؤسسات العمومية، نشر مجموعة من المعطيات بصفة تلقائية بجميع وسائل النشر المتاحة، ولا سيما عبر بوابات البيانات العامة الوطنية والمواقع الإلكترونية.

تدرج المادة 10 من القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، مفهوم النشر الاستباقي للمعلومات داخل الإطار القانوني المغربي، وتلزم المؤسسات والهيئات المعنية بنشر أكبر قدر من المعلومات المتواجدة بحوزتها والتي لا تدخل في باب الاستثناءات، وذلك بجميع وسائل النشر المتاحة، ويتعلق الأمر بصفة خاصّة بـ:

- الإتفاقيات التي تم الشروع في مسطرة الانضمام إليها أو المصادقة عليها ؛

– النصوص التشريعية والتنظيمية ؛

- مشاريع القوانين ؛

– مشاريع قوانين المالية والوثائق المرفقة بها ؛

- مقترحات القوانين التي يتقدم بها أعضاء البرلمان ؛

– ميزانيات الجماعات الترابية، والقوائم المحاسبية والمالية المتعلقة بتسيير هذه الجماعات وبوضعيتها المالية ؛

- مهام المؤسسة أو الهيئة المعنية وهياكلها الإدارية، والمعلومات الضرورية من أجل الاتصال بها ؛

– الأنظمة والمساطر والدوريات والدلائل التي يستخدمها موظفو المؤسسة أو الهيئة أو مستخدموها في أداء مهامهم ؛

- قائمة الخدمات التي تقدمها المؤسسة أو الهيئة للمرتفقين، بما فيها قوائم الوثائق والبيانات والمعلومات المطلوبة بقصد الحصول على خدمة أو وثيقة أو بطاقة إدارية رسمية والخدمات الإلكترونية المرتبطة بها ؛

– حقوق وواجبات المرتفق تجاه المؤسسة أو الهيئة المعنية، وطرق التظلم المتاحة له ؛

- شروط منح التراخيص والأذونات وشروط منح رخص الاستغلال؛

– النتائج المفصلة لمختلف المحطات الانتخابية ؛

- البرامج التوقعية للصفقات العمومية ونتائجها إذا تم إنجازها وحائزوها ومبالغها؛

– برامج مباريات التوظيف والإمتحانات المهنية، والإعلانات الخاصة بنتائجها ؛

- الإعلانات الخاصة بفتح باب الترشيح لشغل مناصب المسؤولية والمناصب العليا ولائحة المترشحين المقبولين للتباري بشأنها ونتائجها؛

– التقارير والبرامج والبلاغات والدراسات المتوفرة لدى المؤسسة أو الهيئة ؛

- الإحصائيات الاقتصادية والاجتماعية ؛

– المعلومات المتعلقة بالشركات لا سيما تلك الممسوكة لدى مصالح السجل التجاري المركزي؛

- المعلومات التي تضمن التنافس الحر والنزيه والمشروع.

قبل توجيه طلب الحصول على المعلومات، لا بدّ من البحث أولا حول ما إذا كانت المعلومة المبحوث عنها منشورة استباقيا. في حال لم يتمكّن المستخدم من إيجادها في النشر الاستباقي، يمكنه إرسال طلب للحصول عليها من المؤسسة أو الهيئة المعنية، وهو ما يصطلح عليه بالنشر التفاعلي.

– يلزم الشخص المسؤول بتلقي طلبات الحصول على المعلومات على مستوى أي هيئة معنية بالاستجابة للطلب في غضون فترة استجابة قانونية مدّتها ٢٠ يوم عمل.

– إذا كان تمديد وقت معالجة الطلب ضروريًا، فيمكن تمديده لمدّة 20 يوم عمل إضافية، وسيتعيّن على الشخص المسؤول عن الحصول على المعلومات إبلاغ صاحب الطلب بهذا التمديد وتبريره.

– في حال كان طلب المعلومات ضروريا لحماية حياة وسلامة وحرية الأشخاص، والتي تعتبر حالات مستعجلة، فمدّة معالجته ينبغي أن تتم في بحر 3 أيام.

المصدر: مأخوذة من دليل القانون 31.13 لقطاع إصلاح الإدارة (الصفحة 14)

المؤسسات والهيئات المعنية بقانون الحق في الحصول على المعلومات هي :

مجلس النواب

مجلس المستشارين

الإدارات العمومية

المحاكم

الجماعات الترابية

المؤسسات العمومية

كل شخص اعتباري من أشخاص القانون العام

كل مؤسسة أو هيئة أخرى عامة أو خاصة مكلفة بمهام المرفق العام

المؤسسات والهيئات المنصوص عليها في الباب 12 من الدستور

مزايا القانون 31.13 الخاص بالحق في الحصول على المعلومات:

- النشر الاستباقي للمعلومات منصوص عليه في القانون، ويفترض أن تنشر كل الهيئات المعنية قائمة شاملة بالوثائق التي يمكن نشرها استباقيا.
- في حالة عدم الرّد على طلب الحصول على المعلومات أو في حالة رفض الردّ، يجوز لطالب المعلومات تقديم شكاية لرئيس الهيئة المعنية بالطلب، في مرحلة أولى. و في حالة عدم التجاوب يمكنه التوّجه لرئيس لجنة الحق في الحصول على المعلومات. ثم كحلّ أخير له أن يتقدم بدعوى أمام المحكمة الإدارية.
- إذا كان صاحب الطلب بحاجة إلى مساعدة في تقديم طلبه، على الشخص المسؤول عن استقبال طلبات الحصول على المعلومات ان يزوده بالمساعدة في صياغة طلبه، اذا اقتضى الامر.
- حق الحصول على المعلومات مكفول بالقانون للجميع، ويجب على المؤسسات أو الهيئات المعنية تبرير أي رفض لإعطاء المعلومات العمومية، كما يجب عليها إخطار طالب المعلومات في حالة تمديد وقت معالجة طلبه.
- إذا كان الحصول على المعلومات ضروريًا لحماية حياة أو أمن أو حرية الأشخاص، فيكون الحصول على المعلومات وفق إجراء طارئ في غضون ثلاثة أيام.
- من حيث المبدأ، لا يجب تقديم أي مبرر عند طلب الحصول على المعلومات، أو تعليل سبب الاهتمام بها.

حدود القانون 31.13 الخاص بالحق في الحصول على المعلومات:

- يمكن للأشخاص الطبيعيين فقط تقديم طلبات الحصول على المعلومات ، الأمر الذي يشكل عائقاً أمام منظمات المجتمع المدني والأشخاص الاعتباريين بشكل عام.
- نطاق الاستثناءات القانونية واسع، ولا يأخذ بعين الاعتبار المصلحة العامّة لنشر المعلومات.
- هناك إمكانية لتمديد وقت الاستجابة للطلب لنفس المدة (20 يوما إضافية)، إذا لم تستطع الهيئة المعنية الاستجابة في المدّة الأولى، إمّا لكثره المعلومات المطلوبة، أو لأن تقديمها يتطلب استشارة الغير.
- تصل الجزاءات حدّ فرض عقوبات جنائية في حال انتهاك الاستثناءات من قبل الشخص المسؤول عن تقديم المعلومات على مستوى الهيئات العمومية، وكذا في حالة تغيير (تحريف) المعلومات من قبل الشخص الذي حصل عليها، والتسبب في إلحاق ضرر بالمؤسسة أو الجهة المعنية، بالإضافة إلى حالة استعمال أو إعادة استخدام هذه المعلومات فيما قد يضر بالمصلحة العامّة أو بحقوق الغير.

الحق في الحصول على المعلومات
آلية مهمّة من أجل مواطنة فعّالة

على الرغم من أنّ منظمات المجتمع المدني لا تملك إمكانية طلب الحصول على المعلومات بصفة مباشرة بموجب القانون 31.13 ، تظل هناك العديد من الاحتمالات المفتوحة أمام هذه المنظمات للترويج لهذا الحق والمساهمة في تشجيع المواطنات والمواطنين لاستعماله والاستفادة منه.

يعدّ الحق في الحصول على المعلومات ضروريا كونه يسمح للمواطنين بإعمال حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية الأخرى؛ وذلك بتمكينهم من الحصول على المعطيات اللاّزمة التي تهمّهم. من ذلك مثلا، الوصول إلى معايير الحصول على المنح الدراسية للطلاب التي ستسمح لهم بمعرفة ما إذا كانوا مؤهلين للحصول على تلك المنح أم لا، وسيمكن منظمات المجتمع المدني والمؤسسات المدنية التي تدعم الحكامة الجيدة من مراقبة معايير هذا الاختيار.
يوضح هذا المثال أهمية الوصول إلى هذه المعلومات، وما إذا كانت هذه المعايير موجودة ومحترمة أو منشورة بشكل استباقي. وفي حالة عدم الإفصاح عنها استباقيا، يمكن لهذه المنظمات المطالبة بها، أو الترافع من أجل اعتمادها بصفة واضحة، وعملية وشفافّة.
هكذا يكون دور المجتمع المدني مهمًّا في تعزيز الحق في الحصول على المعلومات، والذي يعتبر عاملا هامّا وحاسما في تحسين الفعل العمومي وجعل المؤسسات والإدارات العمومية خاضعة لمساءلة المواطنين.

أمثلة عن بعض المعلومات المهمة للمواطنين ومنظمات المجتمع المدني:

- مبالغ وشروط منح الدعم العمومي لقطاع معين؛
- الميزانية المخصصّة للمدارس الابتدائية؛
- معايير تحديد إدراج مرض ما في التغطية الصحية؛
- مخططات البناء؛
- المبالغ التي تمنحها الجماعات إلى جمعيات الأحياء والمنظمات الاجتماعية ومسؤوليات كل منها؛
- قائمة بأسماء الشركات الملوثة في المنطقة والتي تم فرض غرامة مالية عليها بسبب المخاطر البيئية؛
- طلبات العروض الخاصّة بالصفقات العمومية، معايير الاختيار ونتائجها، بما في ذلك المبالغ التي سيتم منحها لحاملي المشروع والخصائص المحدّدة له؛
- مباريات التوظيف والامتحانات المهنية ونتائجها ؛

الأمر متروك لمستخدم هذا الدليل لتحديد المعلومات التي يهمّه الحصول عليها، وطلبها باتباع الخطوات المذكورة في ما يلي.

مأخوذة من دليل الحق في الحصول على المعلومات لمنظمة "Touensa" بتونس.

المصدر: دليل الحق في الوصول للمعلومات، منظمة "Touensa"، تونس

يمكن لمنظمات المجتمع المدني بناء قدرات المنظمات الأخرى وزيادة الوعي بين المواطنات والمواطنين لمعرفة الحق في الحصول على المعلومات وكيفية استخدامه.

الخطوة الأولى تكون دائما بالبحث عن المعلومات التي تحتاجها والتأكد من عدم نشرها بشكل استباقي، وللقيام بذلك لا بد من تحديد المؤسسات التي تنتج هذه المعلومات أو التي قد تمتلكها، ثم تصفّح منشوراتها ومواقعها الإلكترونية.

الخطوة الثانية تتمثل في تقديم طلب للحصول على المعلومات إذا لم يتم العثور عليها منشورة تلقائيا، وذلك عبر اعتماد نموذج طلب المعلومات الرسمي والمبين في الصورة أسفله:

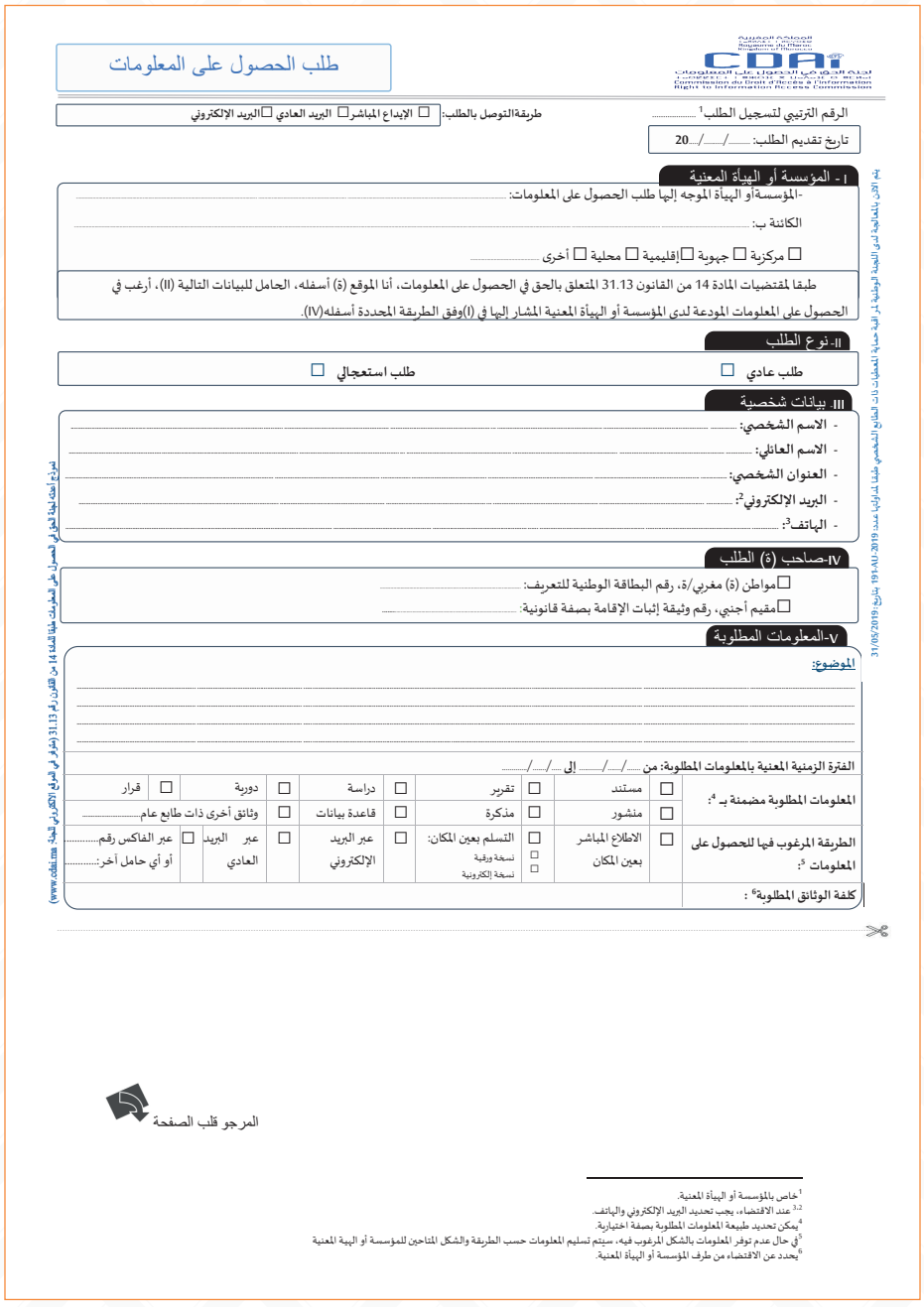

طلب الحصول على المعلومات

الرقم الترتيبي لتسجيل الطلب[1] .....

طريقة التوصل بالطلب: ☐ الإيداع المباشر ☐ البريد العادي ☐ البريد الإلكتروني

تاريخ تقديم الطلب: ...../...../20...

I - المؤسسة أو الهيأة المعنية

- المؤسسة أو الهيأة الموجه إليها طلب الحصول على المعلومات: .....

الكائنة بـ: .....

☐ مركزية ☐ جهوية ☐ إقليمية ☐ محلية ☐ أخرى .....

طبقا لمقتضيات المادة 14 من القانون 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، أنا الموقع (ة) أسفله، الحامل للبيانات التالية (II)، أرغب في الحصول على المعلومات المودعة لدى المؤسسة أو الهيأة المعنية المشار إليها في (I) وفق الطريقة المحددة أسفله (IV).

II- نوع الطلب

☐ طلب عادي ☐ طلب استعجالي

III. بيانات شخصية

- الاسم الشخصي: .....
- الاسم العائلي: .....
- العنوان الشخصي: .....
- البريد الإلكتروني[2]: .....
- الهاتف[3]: .....

IV- صاحب (ة) الطلب

☐ مواطن (ة) مغربي/ة، رقم البطاقة الوطنية للتعريف: .....

☐ مقيم أجنبي، رقم وثيقة إثبات الإقامة بصفة قانونية: .....

V- المعلومات المطلوبة

الموضوع: .....

الفترة الزمنية المعنية بالمعلومات المطلوبة: من ...../...../..... إلى ...../...../.....

المعلومات المطلوبة مضمنة بـ[4]:	☐	مستند	☐	تقرير	☐	دراسة	☐	دورية	☐	قرار	
	☐	منشور	☐	مذكرة	☐	قاعدة بيانات	☐	وثائق أخرى ذات طابع عام.....			
الطريقة المرغوب فيها للحصول على المعلومات[5]:	☐	الاطلاع المباشر بعين المكان	☐ ☐	التسلم بعين المكان: نسخة ورقية / نسخة إلكترونية	☐	عبر البريد الإلكتروني	☐	عبر البريد العادي	☐	عبر الفاكس رقم..... أو أي حامل آخر:.....	
كلفة الوثائق المطلوبة[6]:											

المرجو قلب الصفحة

[1] خاص بالمؤسسة أو الهيأة المعنية.
[2-3] عند الاقتضاء، يجب تحديد البريد الإلكتروني والهاتف.
[4] يمكن تحديد طبيعة المعلومات المطلوبة بصفة اختيارية.
[5] في حال عدم توفر المعلومات بالشكل المرغوب فيه، سيتم تسليم المعلومات حسب الطريقة والشكل المتاحين للمؤسسة أو الهيأة المعنية
[6] يحدد عن الاقتضاء من طرف المؤسسة أو الهيأة المعنية.

نموذج أعدته اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي طبقا لمقتضيات المادة 14 من القانون رقم 31.13 بشأن الحق في الحصول على المعلومات (www.cndp.ma)

يتم الآن بالمعالجة لدى اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي طبقا لمقرراتها عدد: 191-AU-2019 بتاريخ: 31/05/2019

عند صياغة طلب الحصول على المعلومات لا بد من مراعاة الجوانب التالية :

– كن دقيقًا وموجزًا في طلبك، ووضّح المعلومات التي تحتاجها من خلال تعبئة النموذج المخصّص لطلب الحصول على المعلومات؛

– قدّم أو أرسل طلبك للمؤسسة أو الإدارة التي تمتلك المعلومات التي تبحث عنها؛

– حدد الطريقة التي تودّ تلقي المعلومات من خلالها (الاطلاع بعين المكان، عبر البريد الإلكتروني..الخ)؛

يمكنك كذلك استخدام منصّة **www.Article27.ma** وسوف ترشدك خلال طلبك للمعلومات وتسهّل مهمتك!

مثال عن إيجابيات النشر الاستباقي للمعلومات البيئية

القطاع العمومي	المواطنين وجمعيات المجتمع المدني	القطاع الخاص
إطلاع الجمهور على السياسات العمومية بحسب القطاعات	القدرة على استخدام المعلومات المنشورة لاتخاذ قرارات تأخذ بعين الاعتبار الحفاظ على البيئة، بما في ذلك استهلاك المنتوجات بناءا على آثارها البيئية والصحية العامّة	الضغط الاجتماعي ومستوى الطلب على المنتجات، يدفع القطاع الخاص إلى تحسين إنتاجه وامتثاله للقوانين الجاري بها العمل
تعزيز المشاركة العمومية للمواطنات والمواطنين	المشاركة الفعّالة في صياغة السياسات والقرارات البيئية	مساعدة المقاولات والشركات على تحديد المواد الغير قابلة لإعادة الاستعمال، ودفعها لاستعمال المواد الخام والمواد الكيميائية القابلة أكثر لإعادة الاستخدام في انتاجاتها
التقليل من الفساد مقابل تحسين مستوى القرارات المأخوذة والرقابة على الفعل العمومي	ضمان ولوج سريع للمواطنين ومنظمات المجتمع المدني للمعلومات العمومية	دفع المقاولات والشركات إلى الاستثمار في مسؤولياتها الاجتماعية، لتجنب السمعة السيئة في السوق الذي تروّج فيه منتوجاتها
التقليل من تكاليف الضبط والتنظيم والمراقبة	التقليص من اللامساواة بين مختلف المهتمين بالمعلومات بالنظر الانتماء السياسي، الاقتصادي أو الاجتماعي في ما يخص الولوج إلى المعلومات	تشجيع المقاولات والشركات المنتجة على الدراسة القبلية للمشاريع في ما يخص إمكانية إحداث التلوث، وعلى اعتماد إنتاج نظيف يحدّ من مسؤوليتها القانونية كذلك.
التدبير الجيد للمعلومات ممّا يخفف عن الإدارة عبء التعامل مع نفس طلبات الحصول على المعلومات بصفة مستمرّة	خلق أشكال جديدة لفرض تطبيق القوانين، فالأطراف التي تحتاج المعلومات يمكنها اعتماد أشكال مبتكرة لفرض تنزيل القانون (مقاطعة المنتوجات، المطالبة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات...)	
التشجيع على استخدام تقنيات غير ملوثة	يمكن للمعلومات المنشورة أن تدعم أنشطة المجتمع المدني والحملات التي تنادي بالحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة	
تعزيز الثقة بين منظمات المجتمع المدني والمواطنين		
دعم إعداد سياسات تراعي بشكل أفضل احتياجات العموم		
توفير معلومات للجماعات الترابية لتقييم عملها بشكل أفضل، واستخدام نتائج التقييم لحماية صحة الإنسان والبيئة		
الرفع من نسبة التطبيق الجيد للقوانين الجاري بها العمل		

أساليب عملية للتطبيق الجيد لقانون الحق في الحصول على المعلومات

يمكن تعريف منظمات المجتمع المدني على أساس أنها هيئات قانونية مستقلة، غير ربحية، تقود الحياة العامّة، وتدافع عن رؤى واهتمامات الأشخاص المنظمين لها، بناءا على أسس أخلاقية، ثقافية، سياسية، علمية دينية أو خيرية.
تلعب منظمات المجتمع المدني بالاعتماد على استراتيجيات عديدة الدور الأساسي في تعزيز تطبيق وحماية حق المواطنات والمواطنين في الحصول على المعلومات.

تستطيع منظمات المجتمع المدني تطوير مجموعة من الأنشطة بناءا على المعطيات التي حصلت عليها بفضل قانون الحق في الحصول على المعلومات. ومن أجل تعزيز استعمال هذا الحق، فإنها تستطيع مشاركة نتائج بحوثها ودراساتها الاستقصائية لزيادة الوعي العام، وضمان تعبئة أكبر لباقي الفاعلين المهتمين بالموضوع. وهنا لا بد من مراعاة أهمية تقييم التنزيل الجيد للحق في الحصول على المعلومات وكيفية تأثير ذلك على الأشخاص في وضعية هشاشة في مواجهة غياب الشفافية. فالحق في الحصول على المعلومات هو دواء ناجع في مواجهة السرية، والمحسوبية والمشاكل المجتمعية التي تنتج عنها.

التشبيك والترافع

يمكن لمنظمات المجتمع المدني، الأفراد والمجموعات المهتمة التشبيك فيما بينها من أجل تبادل الخبرات والممارسات الفضلى لقانون الحق في الحصول على المعلومات، كما يمكنها أن تعمل على مراقبة السياسات العمومية لقياس مدى التقدم في اعتماد مبادئ الشفافية ونشر المعلومات.
تطوير شراكات مع المؤسسات الرئيسية كالمجلس الوطني لحقوق الإنسان، المجلس الأعلى للحسابات ومؤسسات التدقيق العام الوطنية، ستساهم أيضا في تعزيز مبادرات الترافع التي تقودها منظمات المجتمع المدني.
هو جهد مستمر إذن من قبل المنظمات المدنية من أجل رفع الوعي المجتمعي بأهمية الحق في الحصول على المعلومات، سيعزّز لا محالة بالتشبيك والتحالف فيما بينها.

إصدار تقارير موازية

يمكن لمنظمات المجتمع المدني إصدار تقارير بديلة للتقارير الرسمية التي يتم تقديمها إلى المنظمات الدولية مثل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، ومراجعة التقارير الدورية الشاملة التي تقيّم احترام تطبيق حقوق الإنسان وحق الحصول على المعلومات من طرف الدول الأطراف.

– تتطلب عملية إعداد تقارير موازية إجراء بحث ميداني، يسمح بتقييم مدى التزام الدولة بمقتضيات المعاهدات التي قامت بالتوقيع عليها، وتعزيز فهم أعمق لحقوق الإنسان في المجتمع ككل، وتشجيع تنزيلها على أرض الواقع.

– يتيح نشر التقارير الموازية وعرضها على الدولة والجمهور فرصة للحوار والتشاور والتعاون بين مختلف الأطراف: الدولة، منظمات المجتمع المدني، القطاع الخاص والجمهور بشكل عام.

– هذه الأنشطة هي فرصة للمجتمع المدني للدعوة إلى تحسين وتكييف السياسات العامة لاحتياجات العموم، وسيكون لمنظمات المجتمع المدني عند التشبيك فيما بينها فرصة أفضل لاعتماد توصياتها لتعزيز الحق في الحصول على المعلومات في المجتمع.

استخدام فعّال لوسائل الإعلام

يمكن أن تكون وسائل الإعلام أداة فعّالة لتعزيز الوصول إلى المعلومات، ففي أغلب الأحيان ينتج الصحفيون تقارير استقصائية حول قضايا تقديم الخدمات. يمكن استخدام هذه التقارير لزيادة الترويج للحق في الحصول على المعلومات، كما يمكن لمنظمات المجتمع المدني تسليط الضوء على القضايا الرئيسية والتقصير الذي ترتكبه الهيئات العمومية والمسؤولين من خلال وسائل الإعلام، بناءً على الأدلّة والمعطيات التي تم الحصول عليها من خلال استعمال الحق في الحصول على المعلومات.

بناء القدرات

من أجل تعزيز الترافع والمبادرات الأخرى بشكل أفضل للترويج للحق في الحصول على المعلومات، تحتاج منظمات المجتمع المدني إلى بناء قدراتها في هذا المجال، كما تحتاج إلى تطوير نظم قوية لاستخدام القانون 31.13 الخاص بالحق في الحصول على المعلومات لتقييم البرامج الحكومية والتحقق من مدى إنجازها.
يتطلب تنفيذ هذه البرامج واستنساخها على نطاق واسع كوادر من أهل الخبرة المدرّبين جيدًا على مختلف المستويات، وحملة اتصال فعّالة لتعبئة المجتمع، ودراسات تقييمية بصفة منتظمة، ونشر الدراسات والممارسات الجيدة من خلال التعاون مع الهيئات العامة أو بمبادرات خاصّة منها.
يمكن لمنظمات المجتمع المدني المساعدة في تدريب المسؤولين عن استقبال طلبات الحصول على المعلومات وغيرهم من المسؤولين الحكوميين، فلكي يتم اعمال قانون الحق في الحصول على المعلومات بشكل صحيح ، لابدّ من أن يتوفّر المسؤولون عن فهم للمبادئ التوجيهية ومعرفة الجوانب القانونية للحق في الحصول على المعلومات.

حملات موضوعاتية

يمكن لمنظمات المجتمع المدني تقييم مدى تطبيق إجراءات النشر الاستباقي المنصوص عليها في المادة 10 من القانون 31.13 من قبل المؤسسات والهيئات المعنية، ومن المفترض أن ينشروا بكافة وسائل النشر المتاحة لديهم أكبر قدر ممكن من المعلومات المتواجدة بحوزتهم والتي لا تخضع للاستثناءات المنصوص عليها، لا سيما الوسائل الإلكترونية بما في ذلك بوابات البيانات العامة الوطنية.

يمكن لمنظمات المجتمع المدني من خلال عملها، مراجعة المواقع الإلكترونية وبوابات البيانات العامّة الوطنية للتحقق من نشر المعطيات وتقييم تحديثها وجودتها، كما يمكنها الإبلاغ عن المعلومات المفقودة أو الناقصة إلى المؤسسات والهيئات ذات الصلة بالنشر الاستباقي. ومن ناحية أخرى يمكنها تنظيم حملات تستهدف نشر المعلومات التي تعتبر مفيدة للمصلحة العامة أو لظروف محددة (مثل الجائحة، والأزمات الاقتصادية، والحوادث البيئية، وتلوث الهواء والماء، والحملات الانتخابية، وما إلى ذلك). ولها ـ أي منظمات المجتمع المدني ـ ومن خلال الأنشطة المختلفة المصمّمة وفقًا لأهدافها، ان تستخدم المعلومات المتاحة أو نتائج استطلاعاتها لتطوير حملات ترافعية للمطالبة بالنشر الاستباقي. ويؤدي استخدام الوسائط التقليدية والتكنولوجيات الجديدة إلى زيادة الوعي العام وطلب نشر المعلومات الضرورية.

منازعات المصلحة العامة

حماية المصلحة العامة باستخدام الإجراءات القانونية / القضائية:

الهدف الصريح من دعاوى المصلحة العامة هو التخفيف من معاناة كل من طالهم تعسّف علني أو سوء معاملة، وتسوية النزاعات النّاجمة عن عمل الإدارة من خلال التوفيق ما بين احترام الحقوق العامّة والفردية، مثلا، حين تتفاقم معاناة الناس بسبب الافتقار إلى الوصول إلى المعلومات، يمكن اتخاذ إجراءات المصلحة العامة لحماية حقوقهم.

التركيز على الأقليات والفئات المهمشة :

النساء وتحدي الولوج إلى المعلومات

يمكن أن يكون لعدم سهولة الوصول إلى المعلومات تأثير مختلف على بعض الفئات بما في ذلك النساء، لذلك لا بدّ من أن تولي منظمات المجتمع المدني اهتمامًا خاصًا للعوائق التي تواجهها المرأة في ممارسة حقها في الحصول على المعلومات.
فقد تحول الأعراف الثقافية الراسخة والحواجز الهيكلية الأساسية مثل الأمية، والمسؤوليات الأسرية، والجمود، والخوف أو نقص الوعي وتواضع القدرات، دون وصول النساء (والفئات الهشة الأخرى مثل اللاجئين و المهاجرين) إلى مختلف الموارد المتاحة، وتقييد ولوجهن إليها.
يجب على منظمات المجتمع المدني تحليل السياقات ومناقشة العقبات التي قد تواجهها النساء عند طلب المعلومات، وبالتالي اتخاذ إجراءات للتقليل من هذه المشاكل.

هذه بعض الأفكار التي قد تساعد في هذا الباب:

- التأكد من أن التقييمات التي يتم إجراؤها لاحتياجات المجتمعات المحلية، تأخذ بعين الاعتبار الحاجة إلى المعلومات، وتجارب النساء المنتميات لهذه المجتمعات ومخاوفهن، والتأكد من أنهن مشمولات في التقاش حول الحق في الحصول على المعلومات؛

- السهر على تواجد القيادات النسائية لمساعدة الرجال والنساء في المجتمع المحلي على وضع طلبات المعلومات؛

- جدولة اجتماعات لطلب المعلومات في المكان والزمان اللذان سيسمحان للنساء بالحضور، مع إمكانية حصولهن على خدمات رعاية الأطفال إذا لزم الأمر.

- الالتقاء بمنظمات المجتمع المدني النسائية لمعرفة ما إذا كانت قد ساعدت النساء بالفعل على الوصول إلى المعلومات لتبادل الخبرات والتجارب ومشاركة الموارد.

- إيلاء اهتمام خاص لديناميات السلطة داخل المجموعات والتأكد من أن كل شخص معني لديه الحق في إبداء الرأي خلال عملية طلب المعلومات.

مخطط عمل منظمات المجتمع المدني لتجاوز حدود الإطار الحالي

نظرًا لأن منظمات المجتمع المدني لا يمكنها تقديم طلبات للحصول على المعلومات باعتبار هذا الحق ممنوح حصرا للأشخاص الطبيعيين، فمن المهم أن تجد هذه المنظمات طرقًا أخرى لطلب المعلومات ودعم الحق في الحصول عليها.

ستكون **الخطوة الأولى** هي دعم اعتماد أقصى قدر ممكن من النشر الاستباقي من خلال العمل بهمة على تحليل وتقييم المعلومات المنشورة من قبل المنظمات المختلفة الخاضعة للقانون 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، والترافع مع قياداتها لجعل المعلومات قابلة للنشر بشكل تلقائي ومفيدة للجمهور.

تتمثل **الخطوة الثانية** في تحديد المعلومات المهمّة للجمهور وتقديم طلبات معلومات محدّدة للحصول عليها، وكذا القيام بالمتابعة المسطرية الإدارية والقضائية حتى التحصل عليها.

مسطرة التتبع

لتطوير هذه الأنشطة، تحتاج منظمات المجتمع المدني إلى خطط عمل مفصّلة قابلة للتكيف مع السياق المحلي من أجل تحقيق أهدافها. كما ستحتاج للانضمام لفاعلين آخرين كي يصبح لها صوت وثقل يعزز فرص نجاح جهودها الترافعية.

تلعب منظمات المجتمع المدني دورًا أساسيًا في بناء وتعزيز آليات المشاركة على مختلف المستويات، من المحلي إلى الوطني. وتعتبر الآليات التشاركية مهمة لتعزيز وحماية الحق في الحصول على المعلومات، لاسيما تلك المتعلقة بالدفاع عن الشفافية والمسؤولية في/عن تقديم الخدمات (التعليم ، الصحة ، الوصول إلى مياه الشرب ...).
يمكن لمنظمات المجتمع المدني أيضًا تعبئة المواطنين للمشاركة في عمليات صنع القرار الحاسمة داخل مجتمعاتهم، وتحديد أولويات احتياجاتهم عند تطوير خطة التنمية المحلية الخاصة بهم.

ما هو مخطط العمل؟

خطة العمل هي وثيقة توضّح الخطوات التي يجب اتباعها لتحقيق هدف معين، والغرض منها هو توضيح الموارد اللّازمة لتحقيق الهدف، وصياغة الجدول الزمني لإكمال تنفيذ المهام المحدّدة.
تعد خطط العمل مفيدة لأنها توفر إطارًا للتفكير في كيفية إنجاز مهمة أو نشاط ما بشكل فعّال، بجودة وخلال مدّة زمنية محدّدة. كما أنها تساعد على إكمال الأنشطة بترتيب معقول دون تفويت المعالم الرئيسية.

سيسمح لكم هذا التمرين بالتخطيط وتحديد المهام التي يمكنكم القيام بها بسرعة، وتلك التي يمكنكم تفويض القيام بها لغيركم بما في ذلك الاستعانة بمصادر خارجية، ثم تلك التي يمكن تجاهلها.

تطوير خطة عمل سيسمح لكم ب:

- إعطاء المزيد من المصداقية لورش العمل التدريبية؛
- تأسيس العقد الاجتماعي بين المبادرين للأنشطة والمشاركين؛
- زيادة المسؤولية عن عملك و منظمتك؛
- تحسين التضامن والالتزام بين أصحاب المصلحة.

الأنشطة	المدّة الزمنية	المكان	المتدخلين	تعليقات
بناء قدرات الجهات الفاعلة				
تحسيس العموم والجهات المعنية				
حملات ترافعية أمام الجهات العمومية				
استطلاعات لتحديد الاحتياجات العمومية				
حملات إعلامية للترويج للحق في الحصول على المعلومات				

من أجل إنشاء قاعدة بيانات وازنة للترافع وتوفير أرضية لتقييم تطبيق الحق في الحصول على المعلومات، فإنه من الضروري أن تتبع منظمات المجتمع المدني إرشادات واضحة، وان تقوم بتسجيل وتوثيق الردود الرسمية على طلبات الحصول على المعلومات المتوصل بها بالطريقة ذاتها. هذه الإرشادات ستساهم في تحديد الإجراء الواجب اتباعه لاختبار النشر الاستباقي والتفاعلي للمؤسسات الخاضعة للقانون 31.13.
هذه الإرشادات يجب أن تتبع بدقة، وان يتم استخدام الاستمارات والمنصات التالية : **www.chafafiya.ma** أو **www.Article27.ma**.

التدبير المحلي والحصول على المعلومات: رخصة البناء

عندما يصدر المسؤولون المحليون تصريح بناء أو تجديد أو ترميم مبنى قائم، أو عند تطوير خطة استخدام عقار معيّن (Plan d'Aménagement)، فإنهم مطالبون بالامتثال للوائح تصميم التهيئة العمرانية الجاري بها العمل. فلقد تم تشريع القوانين لحماية حقوق الملاك ومنع الاستخدام غير المصرّح به للأراضي العامة.
الا انه احيانا وللأسف، تتسم عملية إصدار التراخيص وتطبيق قوانين التهيئة العمرانية بممارسات تفتقر للشفافية.

مثال:

ذات صباح استيقظ سكان منطقة ساحلية على أصوات جرافة تلتهم موقع بناء بجوار منازلهم، بدا أنه تمت خطأ ما، فعلى ذات الموقع منزل بالفعل. انضاف الى ذلك ان المشروع المصرّح به هو مشروع تجاري، أي أنه لا يتماشى أبدا وطبيعة المنطقة.
عندما سأل سكّان المنطقة المعنيون بالأمر صاحب الأرض، أخبرهم أنه بحوزته تصريح نظامي، وأنه ليس تمت شيء يمكنهم القيام به لمنع المشروع عن المضي قدمًا.
قرر السكان بمساعدة إحدى الجمعيات المحلية التحقّق من شرعية البناء المخطط له من خلال الحصول على المعلومات العامة المتعلّقة بتصميم التهيئة العمرانية بمنطقتهم، والتي يمكن الحصول عليها من مديرية التعمير. بمجرد حصولهم على التصميم اكتشف الجيران أن البناء غير قانوني على الرغم من أن الجماعة أصدرت تصريحًا بخصوصه. قدّموا هذه المعلومات إلى المحكمة فأمرت بوقف البناء فورا.

إرشادات وتوصيات للترويج للحق في الحصول على المعلومات من طرف منظمات المجتمع المدني

– تطوير ودعم تنفيذ استراتيجية وطنية أو محلية لإنشاء مشاريع مبتكرة تستهدف المواطنين وتؤهلهم لاستخدام حقهم في الحصول على المعلومات من أجل إعمال حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والمطالبة بمزيد من الشفافية والمساءلة، وضمان النزاهة في التسيير العمومي؛

– توفير تدريب مشترك لأعضاء منظمات المجتمع المدني الناشطين والمكلفين باستقبال ومعالجة طلبات الحصول على المعلومات، لفهم التحديات التي تواجه القانون 31.13 وتعزيز النشر الاستباقي للمعلومات؛

– تطوير إجراءات جماعية لرصد وتقييم السياسات العمومية من خلال تقييم المعلومات المنشورة على المواقع الإلكترونية والبوابات العامة واللجوء إلى لجنة الحق في الحصول على المعلومات والمحكمة الإدارية من أجل اجتهاد قضائي يدعم الحق في الولوج للمعلومات؛

– بالتعاون مع الجهات الحكومية و لجنة الحق في الحصول على المعلومات، إنشاء منصات إلكترونية وتوفير الأدوات اللّازمة لتسهيل الوصول إلى المعلومات للعموم من قبيل مواقع تقديم طلبات المعلومات، وحملات تقييم المعلومات العامة المنشورة استباقيا وتلك المقدّمة بناءا على طلب؛

– تعزيز استخدام أدوات تعميم المعلومات العامة لترسيخ ثقافة المساءلة الاجتماعية من خلال الميزانيات التشاركية ، وخرائط تقييم الأداء العمومي، وعمليات التدقيق الاجتماعي (...) ولا سيما من خلال استهداف القطاعات ذات الأولوية للسكان: الصحة والتعليم والعدالة وغيرها؛

– الدعوة إلى تواصل مؤسسي أفضل للإعلان عن المكلفين بتقديم المعلومات على مستوى المؤسسات والهيئات المعنية؛

– التعاون مع السلطات المحلية المنفتحة على العمل مع منظمات المجتمع المدني لجعل الحق في الحصول على المعلومات أداة فعّالة، معمّمة على الجميع، ويسهل استخدامها من طرف الجميع.

SIMSIM
PARTICIPATION
CITOYENNE

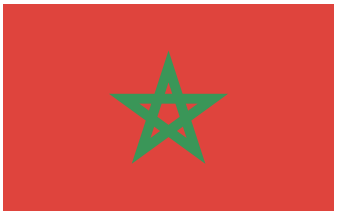

ⵜⴰⵙⵓⵔⴰ 27 الفصل

article27.ma

بشراكة مع

MEPI

This guide is made possible by the generous support of the American people through the United States Department of State.
The contents are the responsibility of Association SimSim-Participation Citoyenne and do not necessarily reflect the views of
the Department of State or the United States Government

info@simsim.ma | www.simsim.ma
@SimSimPC @simsimmaroc @SimSimPCM
www.article27.ma